

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان البحث

دراسة تحليلية للعقوبات في نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية

"An Analytical Study of Penalties in the Personal Data Protection Law in the Kingdom of Saudi Arabia"

سبأ عطا الله العلي

¹ قانون رقمي، كلية العلوم الإنسانية، ميدأوشن، الإمارات العربية المتحدة

* الباحث المعتمد للمراسلة: سبأ عطا الله العلي

ملخص

مع التطور الرقمي المتسارع، أصبحت حماية البيانات الشخصية ضرورة قانونية لحفظ خصوصية الأفراد وضمان الاستخدام الآمن للبيانات. هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العقوبات المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، وقياس مدى فعاليتها في تحقيق الامتثال القانوني والحد من الانتهاكات. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغية استقصاء النصوص القانونية والممارسات التطبيقية المتعلقة بنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية.

توصلت الدراسة إلى أن العقوبات الحالية تُشكل أساساً قانونياً رادعاً، وحتماً مع التطور المستمر سيطراً عليها تعديلات لتعزيز فعاليتها، لا سيما فيما يتعلق بربط الغرامات بحجم المخالفة، وتشديد العقوبات على الجهات غير المتعاونة، وتعزيز آليات الرقابة والتفتيش. كما كشفت الدراسة عن بعض التحديات التي تواجه تنفيذ العقوبات، مثل صعوبة الكشف عن المخالفات، والعمل على استمرار تطوير التعاون بين الجهات الرقابية المختلفة.

خلصت الدراسة إلى أن تطوير النظام ليشمل مساءلة شخصية للمدراء التنفيذيين، وتعزيز العقوبات على عدم الإبلاغ عن تسرب البيانات، وفرض معايير موحدة للرقابة، سيؤدي إلى تحسين الامتثال وتعزيز حماية البيانات في المملكة العربية السعودية.

الكلمات الدالة: حماية البيانات الشخصية، العقوبات القانونية، الامتثال القانوني، الخصوصية الرقمية، التشريع الجزائي، اللائحة العامة لحماية البيانات، الأمن السيبراني.

Abstract

With the rapid advancement of digital technology, personal data protection has become a legal necessity to safeguard individuals' privacy and ensure the secure use of data. This study aims to analyze the penalties stipulated in the Saudi Personal Data Protection Law and evaluate their effectiveness in ensuring legal compliance and mitigating violations. The research employs a descriptive-analytical methodology to examine the legal provisions and practical enforcement mechanisms of the Personal Data Protection Law in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study finds that the existing penalties provide a solid legal deterrent. However, as technology continues to evolve, amendments will inevitably be introduced to enhance their effectiveness. These may include linking fines to the severity of violations, imposing stricter sanctions on non-compliant

entities, and reinforcing monitoring and inspection mechanisms. Furthermore, the study identifies challenges in enforcing these penalties, such as difficulties in detecting violations and the need for continuous coordination between regulatory bodies.

The study concludes that strengthening the legal framework by introducing executive accountability, enforcing stricter penalties for failure to report data breaches, and establishing standardized compliance measures will significantly improve adherence to regulations and enhance data protection in the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Personal Data Protection, Legal Penalties, Legal Compliance, Digital Privacy, Criminal Legislation, General Data Protection Regulation, Cybersecurity.

المقدمة

مع التسارع الرقمي المتزايد واعتماد المؤسسات والأفراد على التقنيات الحديثة في معالجة البيانات وتبادلها، أصبحت حماية البيانات الشخصية من القضايا القانونية بالغة الأهمية، وقد استجابت المملكة العربية السعودية لهذا التحدي بوضع نظام خاص لحماية البيانات الشخصية، يهدف إلى تنظيم عمليات جمع البيانات ومعالجتها، ويحفظ حقوق الأفراد في الخصوصية والأمان المعلوماتي. غير أن هذا النظام، وعلى الرغم من شموليته، يواجه عدة تحديات قانونية تتعلق بآليات فرض العقوبات وفعاليتها على أرض الواقع، ما يستوجب تحليلاً دقيقاً للتعرف على أسباب ضعف التطبيق وتقديم المقترحات الهادفة إلى تعزيز دور العقوبات في ردع الانتهاكات.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة تلك التحديات القانونية المرتبطة بآليات العقوبات المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، وبيان مدى كفاءتها في الحد من الانتهاكات المحتملة، ولتحقيق ذلك؛ سنستعرض الأسس القانونية والتنظيمية للعقوبات، فضلاً عن تحليل جوانب القصور في تطبيقها، وتسليط الضوء على أبرز السبل القانونية والإجرائية الكفيلة بتحسينها، وبذلك يضع البحث القارئ أمام الصورة الكاملة للموضوع، ويقدم رؤية واضحة تساهم في تعزيز حماية البيانات الشخصية..

مشكلة الدراسة:

على الرغم من إصدار المملكة العربية السعودية نظاماً خاصاً بحماية البيانات الشخصية لضمان الخصوصية والحد من انتهاكاتها، إلا أن آليات العقوبات المنصوص عليها في هذا النظام ما تزال تواجه تحديات متعددة، لذا تتمحور مشكلة الدراسة حول مدى كفاية العقوبات المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية، ومدى قدرتها على تحقيق الالتزام القانوني والحد من الانتهاكات المرتبطة بالبيانات الشخصية على أرض الواقع.

أسئلة الدراسة:

1. ما مدى كفاية العقوبات المنصوص عليها في نظام حماية البيانات الشخصية في تحقيق الردع القانوني والحد من الانتهاكات؟
2. ما أبرز المعوقات القانونية والإجرائية التي قد تُضعف تطبيق العقوبات على أرض الواقع؟
3. كيف تُساهم الآليات الرقابية الحالية في دعم إنفاذ العقوبات وضمان الامتثال بنظام حماية البيانات الشخصية؟
4. ما أوجه القصور في النصوص النظامية القائمة، وكيف تؤثر في فعالية العقوبات؟
5. ما أهم المقترحات والتوصيات التي يمكن تقديمها لتعزيز دور العقوبات في حماية البيانات الشخصية؟

أهداف الدراسة:

1. تحليل نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، والوقوف على الأسس القانونية التي تنظم العقوبات المقررة فيه.
2. تقييم فعالية العقوبات المنصوص عليها في تحقيق الردع والحد من الانتهاكات المرتبطة ببيانات الأفراد.

3. تحديد أبرز التّحدّيات والمعوقات القانونيّة والإجرائيّة التي تحول دون تطبيق العقوبات بصورة فعّالة على أرض الواقع.
4. اقتراح آليّات فعّالة لتعزيز دور الجهات الرّقابية والتّنفيدية في رصد الانتهاكات وإنفاذ العقوبات المحدّدة بالنّظام.
5. تقديم توصياتٍ تسهم في تطوير نظام حماية البيانات الشخصية ورفع مستوى الامتثال لدى المؤسّسات والأفراد.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدّراسة على المنهج الوصفيّ التحليلي بغية استقصاء النّصوص القانونيّة والممارسات التّطبيقية المتعلّقة بنظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربيّة السّعوديّة.

خطة الدراسة:

المبحث الأول: العقوبات في نظام حماية البيانات الشخصية السعودي

المطلب الأول: الإطار القانوني للعقوبات في النظام

- الفرع الأول: تعريف العقوبات وأهميتها في حماية البيانات الشخصية.
- الفرع الثاني: أنواع العقوبات المنصوص عليها في النظام.

المطلب الثاني: مدى فعالية العقوبات في الحد من الانتهاكات

- الفرع الأول: تأثير العقوبات على سلوك العامة.
- الفرع الثاني: مقارنة العقوبات في النظام السعودي مع المعايير الدولية.

المبحث الثاني: تحديات تطبيق العقوبات وآليات تطوير العقوبات وضمان الامتثال

المطلب الأول: التحديات القانونية والإجرائية في تطبيق العقوبات

- الفرع الأول: صعوبات الكشف عن المخالفات وإنفاذ العقوبات.
- الفرع الثاني: دور الجهات الرقابية ومدى قدرتها على فرض العقوبات بفعالية.

المطلب الثاني: تعزيز فعالية العقوبات وضمان الامتثال

- الفرع الأول: تطوير آليات الرقابة والتفتيش لضمان الالتزام بالنظام.
- الفرع الثاني: مقترحات لتعزيز فعالية العقوبات وتحقيق الردع القانوني.

الخاتمة

- ملخص لأبرز نتائج البحث.
- التوصيات لتطوير آليات العقوبات وضمان الامتثال.

المراجع

- المصادر العربية.
- المصادر الأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أيوب، ب. أ. (2009). *الحماية القانونية للحياة الشخصية في مجال المعلوماتية (دراسة مقارنة)*. منشورات الحلبي الحقوقية.
2. الشهري، ف. ب. ع. (2023). الإطار القانوني لحماية البيانات الشخصية في تشريعات المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية. *مجلة البحوث الفقهية والقانونية*، (43)، جامعة الأزهر - كلية الشريعة والقانون بدمنهور.
3. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA). (1445هـ). *(اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية)* (قرار رقم 1516). المملكة العربية السعودية.
4. رمضان، ه. ر. (2024). الحماية القانونية للبيانات الشخصية في عصر التكنولوجيا الرقمية. *مجلة العلوم القانونية والاقتصادية*، 66(3)، 449-417.
5. صالح، م. ز. ع. (2016). *الحماية القانونية الدولية للبيانات الشخصية عبر الإنترنت بين القانون الدولي الاتفاقي والقانون الوطني*. مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
6. مسار. (2020). *قانون حماية البيانات الشخصية: تعزيز للحق في الخصوصية أم إيهام بتحسين البيئة التشريعية؟* تم الاسترجاع في 24 فبراير 2025، من <https://masaar.net/wp-content/uploads/2020/12/Personal-data-protection-law.pdf>.
7. الشمري، ن. ع. (2023). *حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة البريطانية: دراسة مقارنة*. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 7(11)، 82-94.
8. المملكة العربية السعودية (1443هـ). *(نظام حماية البيانات الشخصية)* (المرسوم الملكي رقم م/19 وتاريخ 1443/2/9هـ).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. California Consumer Privacy Act (CCPA). (2018). *California Civil Code Title 1.81.5*. California State Legislature.
2. China Personal Information Protection Law (PIPL). (2021). *Standing Committee of the National People's Congress of China*. Beijing, China.
3. European Data Protection Board. (2018). *Guidelines on the application and setting of administrative fines for the purposes of the Regulation 2016/679*.
4. European Parliament. (2016). *General Data Protection Regulation (GDPR)*. *Official Journal of the European Union*.
5. Information Commissioner's Office (ICO). (2022). *UK Data Protection Act and GDPR enforcement guidelines*. London, UK.